



كوت ماري عيراق

داد ككاي بالآي ئهئنهئهادي

جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد ٦/تعدنية/تسبيل/٢٠١١

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠ / ٥ / ٢٠١١ برئاسة القاضي السيد سعدت محمود وعضوية كل من السادة القضاة طارق محمد السامي وكرم طه محمد وكرم أحمد بيان و محمد صائب الشقندي وعبود صالح التميمي وميقاتيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو كئمن المأؤئين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

التميز - المدعي عليه - محافظ واسط / إضافة لوظيفته / وتعليه الموظف الطغولي غازي كطوف جاسم .

التميز عليه - المدعي - فالح حمد سميم .

الاعتاء

ادعي المدعي (التميز عليه) أمام محكمة القضاء الإداري بأنه سبق أن حصل على الإجازة المرفقة (٢٠٨) في ٢٠٠٧/٧/١ الخاصة بنصب مضخة زراعية والصارفة من مديرية الموارد المائية في واسط المستندة الى موافقة اللجنة الزراعية قس المحافظة المرفقة (٢٥٠) في ٢٠٠٧/١٢/٢ كسطي الأرض المتعلق عليها بموجب عقد المرقم (٦٣) قس ١٩٨٦/٣/١٦ والبالغة مساحتها (٥٠٠) دونم الا انه ككلمن بقاء الإجازة من مديرية الموارد المائية في المحافظة بموجب كتابها المرقم (١١٨٧١) في ٢٠٠٩/٩/٣ بإنهاء كس كتاب اللجنة الزراعية في واسط المرقم (١٩٢) في ٢٠٠٩/٩/٢٦ الذي جاء نتيجة ضغوط رئيس مجلس محافظة واسط الذي استغل موافقه لإلغاء الإجازة كما يقاب مجلس محافظة واسط محافظة واسط - لجنة زراعة والموارد المائية المرقم (٣٣) قس ٢٠٠٩/٩/٢٩ والفترة (٤) من كتاب الهيئة العامة مشاريع الري والتبزل قسم الإنتراف والمتابعة رقم (١٩٧٢٢) في ٢٠٠٩/١٠/٢٨ الموجه الى مديرية التخطيط والمتابعة قسم التشغيل وصيانة الري في وزارة الموارد المائية والتي ككثير الى رغبة المجلس باستغلال أراضي مشروخ السورة القسطنطينية متجاهلاً كس المحافظة وفقاً لكساتون المحافظات غير المتناكسة والكم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ جهة رقابية وليس لديه صلاحيات



كويت حادي عبراني

داد كتابي بالآتي ليقبضوا بي

جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٦/اتحادية/تمييز/٢٠١١

تفليحة ، كما طلب كتساب الهيئة العامة لتشغول مشاريع الربيع ألفة الذكر مفتاحة محافظة واسط لإلغاء كتابها (١٦٣) في ٢٠٠٩/٩/٢٨ المتضمن إلغاء الإجازة وأيدت تلك وزارة الموارد المائية بكتابها المرقم (٢٠١٥٥) في ٢٠٠٩/١١/٤ المعنون السى وزارة الدولة لشؤون مجلس النواب/سكتب معالي الوزير المتضمن شرح مفصل بموضوع الإجازة والمجوز وان الهيئة العامة لتشغول مشاريع الري والنزل فتحت محافظة واسط بكتابها المرقم (٢٢١٤٦) في ٢٠٠٩/١٢/٢ لإلغاء أمر إلغاء الإجازة لعدم وجود سبب قانوني .

تظن المدعى لدى المدعى عليه (العمير) إضافة لوظيفته بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/١٠ ولم يست بالتظلم رغم مضي المدة القانونية . أقام المدعى دعواه أمام محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/١٤ . ونتيجة المرافعة المستورية العتبية قررت المحكمة بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٢٧ وبعد اشهاره ٢٧١/ق/٢٠٠٩ إلغاء قرار المدعى عليه إضافة لوظيفته رقم (١٦٣) في ٢٠٠٩/٩/٢٨ تلك ان إجازة المنطقة الزراعية هو من اختصاص مديرية الموارد البشرية ليس واسط التابعة السى وزارة الموارد المائية ولا يجوز للمحافظ إلغاء هذه الإجازة تطبيقاً لمبدأ تقابل الاختصاص فيكون بذلك قد تجاوز حدود صلاحياته . طعن وكيل (العمير) إضافة لوظيفته بالتظلم أمام المحكمة الاتحادية العليا بالتحته التمييزية المؤرخة ٢٠١١/٩/١٢ طلباً نقضه للأسباب المبينة فيها .

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شتلاً . ولدى النظر في الحكم العمير وجد انه صحيح وموافق للقانون للأسباب التي استند اليها . حيث ان العمير عليه المدعى سبق وان استحصل من (مديرية الموارد المائية في واسط بأسم المضخات) على إجازة مضخة زراعية بموجب الإجازة رقم (٣٠٨) لسنة ٢٠٠٢ في ٢٠٠٢/١٠/١ فترة (١٢٥) حضان لسطي القطعة (١) مقاطعة (١٩/العشائر) المستأجرة من قبله من الإصلاح الزراعي بموجب تعقد المرقم (١٢) في ١٩٨٩/٣/١٦ استناداً لقرار مجلس قيادة الثورة (المحلل) رقم



كوت جاري عيراق

داد كاڤ بااڤي تيتتحيادي

جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٦/اتحادية/تميز/٢٠١١

(٣٥٠) لسنة ١٩٨٥ - وينشأ على كتاب مجلس محافظة واسط عدد (٧٧٥٠/٩٢) في ٢٩/٩/٢٠٠٩ توجهه الى مديرية الموارد المائية والذي طلب فيه منها إلغاء اجازة العضفة للمدعي دون بيان الأسباب الموجبة لذلك قدم المدعي شكوى الى وزارة التونة لشؤون مجلس النواب بشأن صدور قرار بإلغاء اجازة العضفة الزراعية وان الوزارة طلبت من وزارة الموارد المائية بيان الأسباب فلجانيتها بكتابها المرقم (٢٠١٨٥) في ٩/١١/٢٠٠٩ بمراحل حصوله على الاجازة وتكررت في الفترة (٧) من الكتاب ان إلغاء محافظة واسط للاجازة كان بدون وجه حق وثبتت طائفة محافظة واسط لإلغاء الكتاب . ولقد طلبت وزارة الموارد المائية الهيئة العامة لتشغيل مشاريع الري والجزل قسم الإشراف والمناجحة بكتابها المرقم (٢٢١١٦) في ٢/١٢/٢٠٠٩ المعنون في محافظة واسط بكتاب السيد المحافظ) إلغاء الكتاب المرقم (١٦٣) في ٢٨/٩/٢٠٠٩ فقاضى بإلغاء اجازة عضفة المواطن قاتح حمد سحيم (المدعي) . كما ورد بكتاب الهيئة العامة لتشغيل مشاريع الري والجزل المعنون الى وزارة الموارد المائية المرقم بعدد (١٩٧٣٢) في ٢٨/١٠/٢٠٠٩ كلفه حصول المدعي على الاجازة وظلت في عجز كتابها من الوزارة طائفة محافظة واسط بإلغاء كتابها المرقم (١٦٣) في ٢٨/٩/٢٠٠٩ واستمرار عمل العضفة والمجسرى كما طلبت بكتابها المذكور من مديرية الموارد المائية في واسط بيان الأسباب في طلبها إلغاء الاجازة بكتابها الموجه الى محافظة واسط دون إعلام الوزارة ودون بيان السبب لذلك . وما تقدم تجد المحكمة الاتحادية العليا ان محافظ واسط اصدر كتاب موضوع الدعوى والرقم (١٦٣) المؤرخ ٢٨/٩/٢٠٠٩ بدون وجه حق ودون سبب لتصدوره إضافة الى تجاوزه صلاحياته المتخصص عليها في البلد (رابعاً) من المادة (٣١) (وليس المادة ٣٢) كما جاء بالقرار التمييزي (وهي الإشراف على سير الترافيق العامة في المحافظة وتفتيشها عدا المحاكم والوحدات العسكرية والجامعات والكليات والمعاهد) . وحيث ان الحكم التمييزي قضى بإلغاء الأمر المطعون فيه فيكون الحكم جاه مشجماً وأحكام الفقرة (٣) من البند (هـ) والبند (ط) من المادة (٣) من قانون مجلس شورى الدولة رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون (١٠٦) لسنة ١٩٨٩

كوت ماري عيراق

داد كافي بالآي نيقتيحابي



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٦/اتحادية/تمييز/٢٠١١

لقرار تصديقه ورد الطعون التمييزية وتحصيل المميز رسم التمييز
وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١١/٥/٣٠ .

الرئيس
مذحت المحمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
أكرم فهد محمد

العضو
أكرم أحمد بيان

العضو
محمد صالح التاشبندي

العضو
عبود صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون قاس كوركيس

العضو
حسين أبو المن